

The Maghreb

and Current Regional Transformations
Doha, 16th – 17th February 2013

المغرب العربي

والتحولات الإقليمية الراهنة
الدوحة، ١٦ - ١٧ فبراير ٢٠١٣



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

قدمت هذه الورقة في ندوة "المغرب العربي والتحول الإقليمي الراهنة"،
بالدوحة - 17 و18 فبراير/شباط 2013

منطقة مئخنة بالجراج في سياق تطبعه العولمة

د. يحيى أحمد الوقف

سياسي موريتاني ورئيس الحكومة الموريتانية السابق

مدخل

وضعت الثورات والانقلابات التي تم رصدها على مستوى البلدان المغاربية وبصورة عامة البلدان العربية في أعقاب اندلاع الثورة التونسية، حدا لنموذج الحكامة السلطوية الذي ساد خلال أكثر من خمسين سنة. سنتان بعد انطلاق هذا المسار، تطرح جملة من الأسئلة الهامة نفسها تتعلق بالأسباب الموضوعية لهذه الثورات، وإنجازاتها الفعلية على مستوى كل بلد علي حدة، وبحظوظها في النجاح في منطقة المغرب العربي، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من سياقها العربي المتميز بعدم استقرار سياسي مزمن تضافرت ظروف على تشديد وطأته؛ والمغرب العربي كذلك جزء من عالم شمولي قاصته التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال إلى "قريبة كونية" حيث تتقدم حركة التتميط وتنمو بسرعة غير معقولة، وحيث يتعزز التعدد القطبي يوما بعد يوم؛ ويكون "التنافس" هو الكلمة الفصل.

تهدف هذه الورقة إلى مناقشة هذه الإشكالية على ضوء تقديم الوزير الأول البروفيسور أحمد بن بيتور. مع العلم أنني، بعد قراءتي المعمقة لتقديم البروفيسور، لاحظت تطابقا تاما لوجهتي النظر بيني وبينه حول كل المسائل المثارة، سواء منها ما يتعلق بالسياق العالمي، والدور البارز لتقنيات الإعلام والاتصال في خلق هذه الصوحة السياسية التي هي بسبيل أن تعم؛ ودور الشبكات الاجتماعية في تعبئة الشعوب، بحكم أنه من الآن فصاعدا، صار الحكام هم المسكونون بالخوف وليس الشعوب؛ وكذلك التحديات التي يواجهها المغرب العربي اليوم. وقد بدا لي أن من الأجدى للنقاش أن أركز مداخلتي على التحديات الثلاثة الأساسية المثارة وهي: التحدي السياسي، التحدي الاقتصادي، وتحدي اندماج المنطقة اقتصاديا، واندماجها في عالم شمولي. من أجل هذا، ستمفصل المداخلات حول ثلاثة محاور: المحور الأول يستعرض التحولات العميقة التي كانت الطابع المميز للسنوات العشرين الأخيرة، ونحن مدينون لهذه التحولات بالعالم الراهن في شكله الذي نعيشه اليوم. يقوم المحور الثاني على فحص التطور والقدرة الإنجازية للمنطقة العربية في هذا السياق. المحور الثالث يركز على شبه المنطقة (المغرب العربي) محللا التحديات التي تواجهها، والمزايا ومؤهلات النجاح التي تتوفر عليها.

سياق دولي تطبعه العولمة

منذ السبعينيات، كانت الرأسمالية بنسختها المالية قد عرفت تطورا كبيرا باتجاه اكتساح العالم معتمدة في ذلك على الشركات متعددة الجنسيات والبنوك. ونتيجة لذلك، فرضت الرأسمالية، على العالم كله، تصور لها للتبادل الحرّ المؤسس على نظرة غربية للعالم.

لقد تميزت العشريون سنة الأخيرة بسيرورة لا سابق لها؛ قوام هذه السيرورة هو توسع وانتشار لروابط وعلاقات تبعية متبادلة بين مختلف البلدان من كل القارات. وكذلك، وحتى على مستوى الأفراد والأمم، فقد عرفت هذه التبعية المتبادلة وضروب التبادل المادي واللامادي نموا كبيرا. ويعتبر تيودور ليفيت Levitt Théodore "أن اتجاه الأسواق إلى التقارب أو التوحد" هو أساس وغاية هذه السيرورة. فأخذ دور الشركات المتعددة الجنسيات يعرف مزيدا من الاتساع على حساب كيانات الدول- الأمم، وخاصة منها تلك الموجودة في جنوب الكرة الأرضية. وأصبح الحديث إذن عن عالم مكون من كيان وحيد. وما يسمى الاقتصاد "الدولي" ترك مكانه للاقتصاد "الشمولي". ومع التطور السريع للتقنيات الجديدة، ومنها على الخصوص، تقنيات الإعلام والاتصال، خرجت سيرورة الشمولية (العولمة) هذه من النطاق الاقتصادي، لتطال كل مناحي حياة الناس. وهذا ما جعل مارشال ماك لوهان McLuhan Marshall يتحدث عن العالم بوصفه "قريبة شمولية". ومن شأن هذه الشمولية أن تؤثر عميق التأثير في حياة البشر والمجتمعات، وعلى أنماط عيش الناس واستهلاكهم، وعلى أساليبهم في الاجتماع، وتنظيمهم للأسرة، وتصورهم لهويتهم، ونشاطهم، وقيمهم، وثقافتهم، وما إلى ذلك.

على أن هذا التصور الأحادي للعالم الذي تتبناه منظمات دولية مثل "صندوق النقد الدولي (1)" و"المنظمة العالمية للتجارة" (OMC) كان من نتائج هيمنته بروز احتجاج قوي. كما تطور لدى الناس شعور قوي بالرغبة والحذر تجاه هذه العولمة والنموذج الاقتصادي القائم على التبادل الحرّ الذي كانت نتيجة له. وسعت مجموعات ضغط كثيرة، بدعم من المجتمع المدني، وخاصة منظمات المجتمع المدني في البلدان الغنية، إلى تنظيم نفسها للكفاح ضدّ النظام الاقتصادي المهيمن. إن مجموعات الضغط هذه لا تتردد في المجاهرة بمعارضة هذه العولمة

والوقوف في وجه مقاربتها القائمة على المنافسة بلا حدود، على حساب الأطراف الأكثر فقرا (من بين الدول والأفراد)؛ وهي لا تفتأ، بدلا من ذلك، تبشر بمبادئ التعددية والتعاون.

ترتبط بهذه العولمة في الواقع أرباح ومزايا جوهرية. ذلك أن أصناف تبادل المعلومات، والبضائع وتدفق موجات البشر تشكل حاجات حيوية لاقتصادات جميع البلدان. وقد شهدنا عيانا في هذه السنوات الأخيرة خلقا للثروة لا سابق له في التاريخ، ولكن أيضا، في الوقت نفسه، شهدنا ضروبا من اللامساواة واختلال ميزان القسط والعدل لا عهد للناس بمثله، سواء كان ذلك في ما بين دول العالم المختلفة، أو داخل كل دولة على حدة؛ تستوي في هذا التفاوت البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. ولم يستفد من العولمة في طورها الأول (حتى الحرب العالمية الأولى) إلا أهم بلدان أوروبا الغربية، وبنسبة أقل، أمريكا الشمالية. أما في طورها الثاني (انطلاقا من نهاية الحرب العالمية الثانية) فقد كرس العولمة هيمنة الاقتصاد الأمريكي على اقتصاد بقية دول العالم. وستعرف التسعينيات والسنوات 2000 نسب نمو للتجارة العالمية من ذات الرقمين، وهو ما سيمكن الدول النامية من مستوى أكبر من الاندماج في التبادلات العالمية. حتى أن بعض الدول السائرة في طريق النمو، وخاصة أكثر هذه الدول انفتاحا وأكثرها أخذًا بأسباب النجاعة، قد بدأت تتدارك تأخرها الاقتصادي.

وقد نجم عن هذا التكتيف في ضروب التبادل تحولات هامة قلبت الأمور في الاقتصاد العالمي رأسا على عقب وأعدت توزيع الأوراق مما كان له قوي الأثر على الهياكل والبنى الإنتاجية لدى الدول، وعلى تدفق التبادلات، كما كان لذلك تأثيره أيضا على التبادلات بين المناطق، وكذا على التبادلات داخل المنطقة الواحدة. وأخذ كل بلد يبحث عن أنجع السبل للحصول على أكبر استفادة من هذه العولمة. وحاولت بلدان أخرى، دون أن تنجح في ذلك، اتخاذ تدابير حمائية سواء في ذلك ما يعني اقتصادها وما يتعلق بثقافتها؛ في حين سعت بلدان أخرى إلى اتخاذ مواقف اندماج وتكيف فتوصلت إلى نتائج إيجابية متفاوتة.

كانت العولمة أيضا وسيلة نقل جبارة للتوسع التدريجي للقيم الديمقراطية التي عملت البلدان الغربية على تصديرها في إطار هذه الرؤية الأحادية الرامية إلى خلق انسجام تام، لا يعدو في الواقع "غربنه" العالم. وقد عمل سقوط سور برلين ونهاية الاتحاد السوفياتي على تسريع سيرورة ديمقراطية بقية دول العالم. فأصبح اقتصاد السوق والديموقراطية الليبرالية يمثلان القيمة المعيارية التي تنزع إليها كل البلدان، بحسب رؤية مؤسسة على توجه للتاريخ بجعل من هذا المعيار غايته القصوى ومنتهاه (أ. كوجيف، ف. فوكوياما، F. Kojève, A. Fukuyama). في هذا التصور للتاريخ تكون العولمة والديموقراطية متلازمتين. على أن جميع البلدان لن تكون لها نفس الحظوظ من النجاح على مستوى إرساء الديمقراطية. وسيكون على بلدان أن تجرب مراحل انتقالية ناجحة، في حين تجد بلدان أخرى صعوبات جمة في إصلاح مؤسساتها وتظل خاضعة لأنظمة حكم مطلق، كلياني. وعلى كل، فإنه في بداية التسعينيات عرفت سيرورة العولمة والديموقراطية تقدما ملحوظا.

أ. التسعينيات وانتصار اقتصاد السوق والديموقراطية الليبرالية

لقد تميز العقد الأخير من القرن العشرين بأحداث وقعت في أوروبا الشرقية وفي الاتحاد السوفياتي آلت إلى تغيير وجه العالم وأعطت قوة دفع وتسريع لسيرورة الشمولية وانتهت بتكريس انتصار اقتصاد السوق والديموقراطية الليبرالية. وقد جرى الحديث أيامها عن رياح تحرير عظمى بدأت تهب على العالم الذي كان يشهد نهاية الحرب الباردة ونهاية القطبية المزدوجة التي قسمته إلى معسكرين. وعندئذ وجدت الرؤية الأحادية التي تزعم لنفسها صفة الكونية، في الوقائع وما يجري من أحداث، كامل ورودها وتوكيد صدقيتها. ومن ذلك التاريخ فصاعدا أصبحت أمريكا وحدها تتولي قيادة وإدارة العالم. إنها تملك كل المؤهلات العسكرية، والسياسية والاقتصادية لتسريع وتسويغ زعامتها للعالم مؤيدة بدعم بلدان أوروبا الغربية.

على المستوى الاقتصادي، ستعمل مؤسسات "بريتن وودز" (Bretton Woods) على تسويق وترويج اقتصاد السوق في جميع بلدان العالم. وتم تصور ووضع برامج تقويم هيكلية بقصد إدخال مزيد من السوق في اقتصادات الدول السائرة في طريق النمو وتقليص دور الدولة إلى أقصى حد ممكن. وستعرف "الاتفاقية العامة حول التعرفة والتجارة" (GATT) التي وقعت، في 30 أكتوبر 1947، ثلاث وعشرون دولة من أجل إيجاد انسجام بين السياسات الجمركية وتشجيع التبادل الحر دفعا قويا مما جعله يفرض على اتفاقية مراكش (بين 136 بلد) وإنشاء

المنظمة العالمية للتجارة" (OMC). وبتضافر جهودها مع جهود "البنك الدولي" و"صندوق النقد الدولي" عملت " المنظمة العالمية للتجارة" على إرساء التبادل الحرّ وعلى تنميط اقتصادات العالم.

وستقوم "منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية" (OCDE) ، التي استؤنس في إنشائها بالمنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي" (OECE) هي أيضا بالمساهمة في ترويج وبيع مزايا التبادل الحرّ واقتصاد السوق، مقدمة نفسها باعتبارها نموذج الحرية، والازدهار ورغد العيش، والتنمية والاستقرار. وسيعرف شعار "اغتنوا" (اعملوا حتى تصبحوا أغنياء = « enrichissez-vous ») الذي أطلقه "دينغ كسيانغ بينغ" (Deng Xio Ping) عام 1978 بداية دخوله الحقيقي حيز التنفيذ مع إنشاء منطقة اقتصادية في "بودونغ" (Pudong) بـ"شنغهاي" (Shanghai) بداية سنوات التسعين؛ الأمر الذي شكل علامة بارزة على دخول الصين في عالم اقتصادات السوق. وكذلك قامت روسيا، في عهد الوزير الأول "تيموروفيتش غايدار" (Timourovitch Gaïdar) بتبني اقتصاد السوق وحررت اقتصادها في بداية التسعينيات.

على المستوى السياسي، تميزت التسعينيات أيضا بموجة كبرى من المراحل الانتقالية الديمقراطية طالت جميع القارات. وقد أفضت هذه السيرورة إلى موقف مؤداه تبني جميع بلدان أوروبا الشرقية تقريبا، وإفريقيا وآسيا، لساتير جديدة تكرر نظاما ديمقراطيا يقرّ التعددية، ويعترف بالمعارضة السياسية كما يتبنى إعلان الحقوق والحرريات. إلا أنّ هذه الديمقراطية ليست في الغالب نتيجة لسيرورة داخلية؛ ولكنها جاءت، بصورة عامة، استجابة لطلب خارجي، وتحت ضغط شروط الشركاء الغربيين. على أنه في أغلب الحالات، وخاصة في إفريقيا، أريد لهذه الديمقراطية أن تبقى مجرد واجهة؛ وأن تستمر الأنظمة الكليانية محافظة على بقائها في السلطة، وخصوصا في شمال إفريقيا.

مع نهاية الحرب الباردة، كفت الخصومات الإيديولوجية عن الاستمرار في كونها المصدر الأول للنزاعات. ولأن الطبيعة تكره الفراغ، قام بعض علماء السياسة من أمثال "سامويل هنتنغتون" (Huntington Samuel) بالدفاع عن أطروحة أنه من الآن فصاعدا "أصبحت الانقسامات الكبرى ضمن البشرية، والمصدر الرئيسي للنزاع هو الأساس من طبيعة ثقافية وأن خطوط الانكسار بين الحضارات ستكون خطوط جبهة معارك المستقبل". ولم يلبث الإسلام أن وجهت إليه أصابع الاتهام، من طرف نخبة معينة، باعتباره يمثل التهديد الأول للحضارة الغربية التي بدأت تقدم شيئا فشيئا بصفتها حضارة يهودية- مسيحية. ولعل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني قد ساهم دون ريب في خلق هذه العداوة بين الإسلام والغرب التي استغلتها بعض الأنظمة العربية من أجل تقوية وبقاء أنظمتهم.

لقد أعطى أول انفتاح ديمقراطي مجهض في الجزائر حقلا لتشخيص المجابهة بين إسلام سياسي وليد وبين الدكتاتوريات الوطنية المدعومة من قبل البلدان الغربية. إن تدخل الجيش الجزائري وإيقاف المسار الديمقراطي هو ما سيدفع الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى العنف. وبسرعة فائقة، سيتولى تاريخ الجزائر وجغرافيتها (قربها من الغرب) تسهيل تصدير هذا النزاع إلى قلب أوروبا نفسها. ومن ثمّ صار الإسلام، عند الغربيين، مرادفا للإرهاب. لقد صار حليف الأمس، في الجهاد ضدّ العدو الشيوعي، في أفغانستان، عدوّ اليوم وربما العدوّ إلى الأبد. وقد شكلت قضية ارتداء الحجاب في المدرسة؛ بداية لرهاب إسلامي أو نزوع إلى الخوف من كل ما هو إسلامي ما زال يطبع المناخ السياسي في فرنسا وفي جميع البلدان الأوروبية.

وستأتي حرب الخليج الأولى، في 1990-1991، التي واجهت فيها أمريكا وحلفاؤها من غربيين وعرب العراق، لتزيد في إنكفاء هذا "الصراع بين الحضارات"، مع دخول الولايات المتحدة، زعيمة المعسكر الغربي، وبعودة صدام، العلماني بالأمس، إلى مرجعية الإسلام. فأصبحت النزعة الإسلامية هي العدوّ رقم 1 للغرب وللأحكام العربية القائمة وهؤلاء سيستخدمون هذا الخوف الغربي ذريعة لإيقاف ما كان ابتدئ فيه من سياسات انفتاح خجولة على مستوى بعض البلدان؛ أو السعي، بكل بساطة، إلى تقوية ودعم الدكتاتورية القائمة.

ب. سنوات الـ 2000 واستعادة الجنوب حيوية اجتماعية واقتصادية

لقد غيرت السيرورة السريعة للعولمة وجه العالم بوتيرة لا سابق لها. وأصبح العالم الأحادي القطب الناشئ عن سقوط سور برلين شيئا فشيئا عالما متعدد الأقطاب مع وزن متنام للهيئات الدولية. كما تميزت سنوات الـ 2000 بعلامات تهدئة على مستوى العلاقات التجارية العالمية، وانخراط عدد متزايد من البلدان في اتفاقيات التعاون

الخاصة بمنطقة معينة (أوروبا- المغرب العربي؛ أمريكا الشمالية؛ أمريكا الجنوبية؛ إلخ.)، ومع دخول الصين، في نوفمبر 2001، في المنظمة العالمية للتجارة، سيعرف العالم انفجارا في التبادلات، وتحولا لبنية المواد المبادلة وتغيرا لتيارات التبادل. لقد زاد معدل تبادلات السلع في هذه الفترة فناهز 9% في الوقت الذي لم يزد فيه الإنتاج العالمي إلا بـ 5%. وأخذت المواد المصنعة مكانة متزايدة الأهمية على مستوى التبادلات، على حساب المواد الخام (78% في 2002 في مقابل 40% في 1950). أما تبادل الخدمات فقد تطور بسرعة أكبر إذ مرّ من 15% سنة 1980 إلى أكثر من 20% سنة 2004).

لقد كان تطور التجارة الدولية عامل نمو اقتصادي، وخاصة على مستوى بلدان الجنوب. وكانت بلدان آسيا الشرقية هي الأكثر استفادة من هذا النمو. وعمل ظهور الاقتصادات الموصوفة بالصاعدة على تغيير موقع مركز ثقل الاقتصاد العالمي نحو الشرق ونحو الجنوب. وقد استفادت هذه البلدان من الفرص الجديدة التي يعود الفضل في إيجادها إلى الابتكارات التكنولوجية التي سمحت بخفض كلف نقل وتبادل البيانات.

لم يكن التقدم الديمقراطي خلال هذا العقد وحيد النمط بالنسبة لجميع البلدان التي تعيش مرحلة انتقالية. فإذا كانت أوروبا الشرقية وأمريكا الجنوبية قد سجلتا تقدما ملحوظا، فإن بلدان إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط يمكن القول بالأحرى إنها تأخرت. وفي كل مكان من العالم نمت صحوة دينية إلا أنه في العالم الإسلامي كانت هذه الصحوة الأكثر قوة والأكثر "عنفًا". وستؤدي إقامة نظام طالبان في أفغانستان، واندلاع حرب الخليج الثانية وما تلا ذلك من احتلال العراق، إلى تقوية الخصومة بين الغرب والاسلام السياسي. وستشكل السياسة الأمريكية التي أسسها الرئيس بوش جاعلا من محاربة الإرهاب، ويقصد به الحركات والتنظيمات الإسلامية، أولوية الأولويات في العالم العربي - الإسلامي، وذلك على حساب جميع المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ ستشكل هذه السياسة حصنا للأنظمة العربية القائمة التي تعدّ في أغليبتها أنظمة حكم مطلق، كإياني. وحتى إذا كانت المسألة الفلسطينية تاريخيا ذريعة لتبرير وتسويق الأحكام التوتاليتارية في العالم العربي، فإن محاربة الإرهاب هي التي أعطت للسلطات القائمة الحجج التي تؤهلها للاستفادة من دعم الغرب الذي يتجاهل المبادئ التي يزعم الدفاع عنها. هذا الاستبعاد الذي فرض على بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط من موجة الديمقراطية التي عرفها العالم في نهاية القرن العشرين وفي العقد الأول من القرن الواحد والعشرين حاول بعض علماء السياسة تفسيره باعتباره الاستثناء العربي. وذهب البعض أبعد من ذلك لدرجة إعادة الاعتبار لأطاريح "ويبرية" معينة مؤداها أن الإسلام لم ينجح في خلق ما يسميه "الحالة الذهنية الجماعية للعقائد الرأسمالية" ويرتب على ذلك عجز أو عدم قابلية المجتمعات المسلمة لتبني الديمقراطية الليبرالية. ولا تتردد بعض الأوساط المحافظة الأمريكية في أخذ عبارة "رينان" (Renan) لحسابهم وفحواها أن "مستقبل الحضارة يتطلب تدمير الإسلاموية (l'islamisme)".

شبه منطقة متخنة بالجراح قيد التحول

أ. استمرار للدكتاتورية

لقد أدى انخراط أنظمة الحكم العربية إلى جانب أمريكا وحلفائها في سياستهم المجسدة في الحرب ضدّ الإرهاب في العالم الإسلامي، في أغلب الأحوال، إلى حروب أهلية وإلى نزاعات وصراعات سياسية واجتماعية أبقّت المنطقة حبيسة عدم استقرار مزمن من شأنه أن يهدد جديا في نفس الوقت التنمية والدمقرطة. وقد أعطى تقرير "برنامج الأمم المتحدة للتنمية" (PNUD) عن التنمية البشرية في العالم العربي، سنة 2002، تشخيصا مذهلا سواء على المستوى السياسي أو على المستوى الاقتصادي. ويصف هذا التقرير الذي أنجزه فريق ترأسه "ريما خلف هنيدي" نمط الحكامة في البلدان العربية بأن طابعه المميز يتمثل في "سلطة تنفيذية قوية تمارس رقابة حازمة على كل فروع الدولة". فالمنطقة تعاني تأخرا كبيرا بالقياس إلى المناطق الأخرى في ميدان الحكامة ومشاركة المواطنين في مسارات اتخاذ القرار.

ويكشف تصنيف البلدان بحسب مؤشر الديمقراطية (المسار الانتخابي، التعددية، الحريات المدنية، انتظام عمل الحكومة، المشاركة السياسية، والثقافة السياسية) أنّ جميع البلدان العربية تعتبر محكومة بأنظمة سلطوية، وأنّ البلد الأفضل موقعا في الترتيب يحتل رتبة تفوق الـ100 من أصل 167. وفي نفس السياق، سجلت البلدان العربية مؤشر الحرية الأضعف في العالم في نهاية التسعينيات.

ب. سياسات اقتصادية غير ناجحة

على الرغم من هذه الفرصة الكبيرة التي أتاحتها نمو وتطور التبادلات الاقتصادية والتي تمكنت بعض بلدان الجنوب من استغلالها بدرجات متفاوتة، فإنه لم ينجح أي بلد عربي في إنشاء جهاز إنتاجي على قدر معقول من الانسجام والاستقلال. لم يستطع أي بلد عربي إقامة علاقة عضوية بين الإنتاج والطلب، لأن هذين العاملين مازالا محكومين بمقتضيات خارجية. كما فشلت جميع الدول العربية في تطوير قدرة تكنولوجية. والطابع المهيمن على الاقتصادات العربية أن المؤسسات فيها ذات جودة متدنية (ضعف نجاعة السلطات العمومية ورداءة نوعية النظم والقوانين). وظل حجم القطاع العام مهما (ما بين 30 و40%). ورغم تحرير ولبيرالية التجارة، فإن مستوى اندماج الاقتصادات العربية في الاقتصاد العالمي ظل ضعيفا. ومازالت المواد الأولية تمثل نسبة أكثر من 80% من صادرات المنطقة، في حين بقي نصيب المواد المصنعة قليلا جدا. وكذلك فقد ظلت التبادلات التجارية داخل المنطقة هي الأضعف من نوعها، مقارنة مع مثيلاتها في كل المناطق الاقتصادية.

تلعب الاستثمارات المباشرة الخارجية أكثر فأكثر دورا مركزيا على مستوى تنمية بلدان الجنوب. إنها تشكل مصدرا دائما للعملة الصعبة، تساعد على تحويل الخبرات والتجهيزات التكنولوجية، وتخلق فرص التشغيل. أما نصيب العالم العربي من الاستثمارات المباشرة الخارجية فقد بقي جد ضعيف (2%)، رغم تقدم نسبي منذ أواسط التسعينيات. وتكاد قطاعات المحروقات والمعادن تستوعب كل هذه الاستثمارات. وقد ظلت الاستثمارات المباشرة داخل المنطقة ضعيفة، رغم أن بعض البلدان تعتبر مصدرة خالصة للرساميل. ويمكن قول نفس الشيء عن مستوى التنافسية الذي ظل ضعيفا جدا ولم يكن بإمكانه جذب الاستثمارات، ولا خلق فرص التشغيل الضرورية من أجل بلوغ مستوى من النمو يكون موائما لأهداف محاربة الفقر والتنمية.

لقد تسببت مراكز الثقل الداخلية والتدخل القوي لفاعلين دوليين كالولايات المتحدة بفعل رهانات ذات صلة بالطاقة، في جعل المنطقة هشة، ومنحت وزنا ساحقا للعامل السياسي، على حساب ديناميات اقتصادية كامنة. وكانت المرحلة الانتقالية الديمقراطية فشلا ذريعا في كل المنطقة. ولم تتمكن الدولة السلطوية العربية من استقطاب طاقات المجتمع عن طريق خلق تعاضد وتآزر بين مصالح مختلف الفاعلين من أجل ضمان تنمية اقتصادية واجتماعية للمنطقة.

ت. طبقة وسطى تزداد قوة رغم بطالة عارمة وأشكال صارخة من التفاوت الاجتماعي

إذا كان من الممكن اعتبار العالم العربي بمثابة فضاء جغرافي، عرقي وديني يشتمل على وحدة بشرية وسياسية، فإنه لا يشكل، منظورا إليه من زاوية التحليل الاقتصادي، فضاء متجانسا. فبلدان الخليج، بمواردها البترولية الوفيرة، تعيش ظروفا اقتصادية واجتماعية عميقة الاختلاف عن تلك التي تعيشها البلدان العربية الأخرى. وعلى المستوى الديموغرافي، يبلغ سكان العالم العربي 337 مليون ساكن، وهو ما يزيد على مستوى سكان الولايات المتحدة الأمريكية، ويمثل أكثر من ثلثي سكان الاتحاد الأوروبي. ويناهاز متوسط مستوى الدخل 7000 دولار (سنة 2011)، مع تفاوت شديد، حيث يبلغ أكثر من ثلاثين ألفا (30000) في منطقة الخليج، وأقل من 5000 في منطقة المغرب، وأقل من 3000 لبقية البلدان. وكانت نسبة النمو الاقتصادي خلال عقد الـ2000 تبلغ في المعدل 4,8% لكل المنطقة. ومع أن هذا المستوى من النمو يقل عن مستوى بلدان الجنوب الأكثر فعالية وطاقة إنجازية، كما لا يرقى إلى مستوى مقدرات المنطقة، فإنه سمح بدرجة معقولة من تحسين حياة السكان وانجر عنه تقليص مستوى الفقر النقدي.

وقد سمحت هذه الرفاهية النسبية، مدة السنوات العشرين الأخيرة، بتحسين ظروف حياة السكان. فتحسنت بشكل ملحوظ مستويات التمدرس والاستفادة من مرافق الصحة ومن الخدمات الأساسية (الماء، الكهرباء، الهاتف)؛ وتراجعت الأمية؛ وتسارعت وتيرة التحضر، إلخ. ومع ذلك فهذه النتائج الإيجابية نسبيا هي أقل بكثير مما تتوفر عليه المنطقة من إمكانات ومقدرات. لكنها سمحت بخلق طبقة متوسطة أخذت تتوسع شيئا فشيئا، وبدأت نوعية حياتها تتحسن تدريجيا. ومع تسارع التحضر والولوج إلى مستجدات تقنيات الإعلام والاتصال، ستنمو لدى هذه الطبقة المتوسطة تطلعات قوية إلى مزيد من الحريات، وإلى ظروف اقتصادية واجتماعية أفضل، إلى اهتمام أكبر بالحياة العامة، وسيطمحون إلى مزيد من الكرامة، إلخ.

إن النمو الديموغرافي القوي، بالرغم من أنه تراجع في السنوات الأخيرة، وسع كثيرا قاعدة هرم الأعمار مدعما وزن الشباب من بين السكان. وبما أن النمو الملاحظ لم ينجح أبدا في قلب منحى البطالة، فإنّ مخزون العاطلين استمرّ في الزيادة وبنسبة من الشباب لا تقفأ تكبر ومن بينهم عدد كبير من حملة الشهادات. وتقدر النسبة المتوسطة للبطالة على مستوى البلدان العربية بـ 11% سنة 2011. في بلدان معينة، تتجاوز هذه النسبة الـ 20% . ويعتبر الشباب من 15 إلى 24 سنة الأكثر تضررا من هذه البطالة، بنسب قد تبلغ الـ 40%. وتعرف البلدان العربية أيضا أشكالا من عدم المساواة على مستوى توزيع الدخل من أكثرها ارتفاعا في العالم. يظهر تقرير "برنامج الأمم المتحدة للتنمية" (PNUD) عن التنمية البشرية سنة 2009 أنه بالنسبة لأكثرية البلدان العربية، الـ 20% الأكثر فقرا من السكان لا تتوزع إلا نسبة 5% من الدخل الوطني، في حين تتوزع الـ 20% الأكثر ثراء 50% من دخل المجموعة الوطنية.

لقد وجدت هذه العوامل المختلفة الاقتصادية والاجتماعية وضعية قابلة للانفجار على مستوى العالم العربي. في مجال السياسة، المعارضات مكتمة، والحريات محدودة، والثروة محتكرة من قبل نخبة منافقة وفسادة خادمة للسلطة الشخصية، وفرص التنابؤ السلمي على السلطة منعدمة، إلخ. على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، أصبحت صور عدم المساواة بشكل متزايد أقل قابلية للاحتمال، أصبح جزء كبير من ضحايا البطالة وهو لا يفتأ يزداد أهمية من الساكنة النشيطة وخصوصا من فئة الشباب، وفرص الهجرة من أجل الحصول على شغل محدودة، وموارد البلد مبددة ومُبدّرة، والقدرات الشرائية تتدهور باستمرار، إلخ.

ث. ربيع حامل للأمال مع مخاطر لا يستهان بها

لقد كان العالم العربي نائما بعض الشيء... فجأة، قام رجل بحرق نفسه في عمق أعماق تونس... فانجرّ عن هذا جملة من الأحداث، من بينها... لسا مستعدين لرؤية النهاية في أفق قصير.

سمير آيتا رئيس تحرير "لوموند دبلوماسيك" (Monde diplomatique)، رئيس حلقة الاقتصاديين العرب؛ Conférence France - Amériques؛ الثلاثاء 29 نوفمبر 2011.

"إذا كان نظام عاجزا عن معالجة مشاكله الحيوية، فإنه ينحط، يتلاشى ويتفكك وإلا فإنه قادر على أن يؤد ما وراء- نظام يكون بمقدوره أن يعالج هذه المشاكل: إنه يتحول، يغير شكله" (إدغار مورين Le Monde، 09-10-01). لقد بلغ النظام السياسي العربي درجة من فقدان الشعبية لدى المواطنين وخاصة الشباب جعلت انفجاره أمرا لا مردّ له. لقد وصلت القبضة الأمنية إلى حدودها القصوى. فيعد هذا السبات الطويل، فعله الاستيقاظ والنهوض. هل علينا أن نجرّب من جديد اليقظة العربية الكبرى، النهضة، التي لم نوفق في إنجازها في القرن 19 م، لنغوص من جديد في نوم عميق؛ أو هل نحن، فعلا، في بداية حركة تجديد حقيقية ستسمح للعالم العربي أن يستعيد كرامته ومكانته في منتظم الأمم؟ هذه التقلبات العنيفة والقلقل التي يشهدها العالم العربي هي بالأحرى أقرب إلى أحداث 1968 في أوروبا الغربية، مع نضج للمجتمع وللإصلاحات السياسية في إطار تطبعه التهذئة؛ أو إلى تلك التي شهدتها، في سنوات التسعين، أوروبا الشرقية، مع تحولات عنيفة وبلقنة جديدة؛ لعله من السابق لأوانه أن يكون بمقدورنا تقديم أجوبة على مثل هذه التساؤلات. على أنّ الشعور بالإهانة الجماعية الذي ينتشر الإحساس به في معظم البلدان العربية، نتيجة للخيبة الكاملة، سواء على المستوى السياسي أو على المستوى الاقتصادي، يمثل محرك التصميم والإصرار على التغيير الذي تحمله الشعوب العربية، وهو المفتاح الحقيقي لنجاح هذا الربيع العربي.

رغم السياقات المختلفة إلى أقصى حدّ، خصوصا إذا أخذنا في الاعتبار مستوى المعيشة، والبنيات الاجتماعية، والأنظمة السياسية، يلاحظ أن حركة الاحتجاج قد طالت معظم البلدان العربية، وإن بدرجات متفاوتة. لقد لوحظ نوع من انتشار العدوى في كل العالم العربي. فالبلدان الرائدان، تونس ومصر، يجمع بينهما وجود نظام شخصي وعائلي مؤسس على نموذج لحكام الاستقرار السلطوي الذي يحظى بدعم الغرب لما يمثل من حصن ضدّ الإسلام السياسي الراديكالي، وهذا النظام ممسك بمقاييد الحكم لعدة عقود. وقد خابت الأمال في الإصلاحات وفي مرحلة انتقالية ديموقراطية سلسة وهادئة. ويشترك البلدان الرائدان أيضا في وجود سكان حضرين بنسبة كبيرة (تجمعات حضرية كبرى)، مع مستويات تعليم مرتفعة نسبيا، وانفتاح نسبي على العالم الخارجي، وقد حظيا بما بين عقد أو عقدين من النمو الاقتصادي المتوسط (6% لمصر و5% لتونس)، وهما يتوفران على مجتمع مدني

ذي قوة متنامية، إلخ. وكان ما لهذين البلدين من أهمية على مستوى العالم العربي، وما يتمتعان به من إشعاع ثقافي وسياسي عامل دفع وتحفيز مكن من انتقال العدوى إلى جميع البلدان العربية تقريبا، وحتى إلى كل القارات. وأدى هذا إلى أن هذه الأحداث شكلت منعرجا تاريخيا بالنسبة للديمقراطية، من خلال التغيرات الجوهرية التي سنأتي نتيجة لها بكل تأكيد؛ ولكن أيضا عن طريق المسار نفسه الذي قاد إلى سقوط هذه الأنظمة، وعلى وجه الخصوص الدور الجديد بامتياز والأساسي الذي لعبه الشباب، بوصفه البطل الحقيقي للتغيير. لقد عرفت البلدان العربية بشكل متكرر حركات ثورية واحتجاجية ضعفت الأنظمة السياسية، وتوصلت أحيانا إلى إصلاحات؛ لكن الأحكام القائمة لم تعط قط إلا تنازلات شكلية ومؤقتة.

كل هذا يدعو إلى الاعتقاد أنّ هذه الحركة حبلت بالأمل وأنّ المنطقة ستعرف تحولات راديكالية، باتجاه مرحلة انتقالية ديمقراطية حقيقية. وسيكون من الصعب أن ينشأ مثل هذا النظام السلطوي من جديد ويستقرّ بشكل مستديم. وكون النظامين الرئيسيين تم طردهما من قِبَل الشارع، وبطريقة سلمية، يعدّ عامل ردع وتثبيط يقف في وجه كل محاولة لعودة السلطوية. ومع ذلك، فلا يمكن استبعاد خطر عدم الاستقرار المزمّن، والفوضى وما قد تقود إليه من حروب أهلية دامية أو انقسامات على أسس تاريخية (اليمن، ليبيا) أو مذهبية (البحرين، سوريا). وقد شكّلت التجربتان الليبية والسورية عاملا مبطئا لتوسع الحركة إلى بلدان أخرى، وذلك بسبب العنف الذي طبع هاتين الثورتين. وفي النهاية، فإن الانتقال الديمقراطي على مستوى العالم العربي مرتهن لما ستؤول إليه التجربتان التونسية والمصرية اللتان هما، كما ترى أكثرية المحللين، على الطريق الصحيح، رغم ما يواجههما من صعوبات وعراقيل.

مغرب عربي في مرحلة انتقالية

أ. انتقال إلى الديمقراطية تتحكم فيه الأنظمة السلطوية

منذ التسعينيات، عرفت بلدان المغرب العربي، بدرجات مختلفة، مسارا سياسيا يطبعه المرور التدريجي من نظام حكم أحادي إلى نظام تعددي يصاحبه أخذ في الحسبان لبعض المبادئ الديمقراطية. هذا الانتقال "الديمقراطي" الذي تراقبه بقوة وحزم أنظمة سلطوية، حدث في إطار جيو-سياسي خاص هو الذي أنتجه ويعطيه كل معناه. في الوقت الذي كان فيه معظم بلدان الجنوب قد بدأت بعض تجارب الانفتاح الديمقراطي بعد سقوط سور برلين وانهيار الاتحاد السوفياتي؛ لم تعرف بلدان المغرب العربي أي إصلاحات عميقة واستمرت الأنظمة السلطوية في الحكم. وكان قلق الغرب المرتبط بصعود الإسلام السياسي عاملا مشجعا على تثبيت وبقاء الأنظمة القائمة.

وقد ساهمت أحداث الجزائر، المشار إليها أعلاه، بشكل واسع في خلق هذه الوضعية. فمجرد نجاح الإسلاميين في الانتخابات التشريعية كان كافيا لإقناع البلدان الغربية أنّ استقرار الأنظمة القائمة هو الضمان الوحيد لمصالحها في المنطقة. وسيركزون جهودهم على تحرير الاقتصاد، عن طريق المؤسسات المالية الدولية، ويلتزمون الصمت إزاء الجوانب المتعلقة بالحريات والديمقراطية. ولقد حظي النظامان التونسي والمغربي بدعم صريح باعتبارهما نموذجا للانفتاح وللحداثة، رغم التنكيل بكل المعارضين، وانتهاج حكامه سياسية واقتصادية تتميز بالحكم الشخصي السلطوي. وقد تم تشجيع النظام العسكري الجزائري على إيقاف المدّ الإسلامي على مستوى البلد مما أدى إلى نشوب حرب أهلية ما زال البلد يدفع مقابل تبعاتها. الحرب ضدّ الإسلام السياسي، الذي أصبح مرادفا للإرهاب، يشكل من ذلك الوقت فصاعدا الأولوية الأولى عند الحكومات، بتواطؤ الشركاء في "التنمية"، على حساب الديمقراطية والتنمية. وحتى الحكم الليبي، الذي لا يخفي عداؤه للغرب، جرى دعمه في حربه ضدّ معارضيه المنتهين إلى الإسلام السياسي.

في نهاية التسعينيات، سيكون المغرب أول بلد مغاربي يتبنى سياسة انفتاح ذي بال مع حكومة التناوب التي شكلها عبد الرحمن اليوسفي. وهذا الانفتاح سيقوى ويتدعم مع مجيء الملك محمد السادس إلى الحكم. وفي بداية سنوات الـ2000، ستسجل الجزائر تقدما خجولا على مستوى الحريات والتعددية السياسية، حتى مع بقاء الحكم سلطويا وبيد العسكر، مع تنظيم انتخابات مراقبة. أما موريتانيا التي عرفت في التسعينيات تعددية سياسية لا تتجاوز الواجهة في ظل نظام سلطوي، فستستقبل بارتياح وشعور بالخلاص انقلاب 2005 وتنظم مرحلة انتقالية طبعها الهدوء ستتوج بانتخاب أول رئيس منتخب ديموقراطيا سيسقطه الجيش بعد أكثر قليلا من سنة. واستمر النظامان التونسي والليبي، كل بطريقته الخاصة، في اتخاذ أسباب القوة لسلطويتهم. في تونس نجح "بن علي" في الظهور

أمام أعين الغرب بصفته رجلا مفعما بروح الحداثة ينجح في تنمية بلاده وتحديثها. كان ينظر إليه باعتباره حليفا استراتيجيا للغرب في مواجهة ظلامية وإرهاب حركات الإسلام السياسي. أما بخصوص القذافي، فقد كان يمتلك ريعا بتروليا مكثه من التخلص من صورة الشيطان في أعين الغرب ليصبح [رئيس دولة] قابلا للتعامل معه. ورغم قطع هذه الخطوات المحدودة في الاتجاه الإيجابي، فإن السلطوية ظلت هي الطابع المهيمن على الأحكام القائمة، وذلك بتواطؤ قوي من البلدان الديمقراطية الكبرى.

وهكذا لا يبدو أنّ الديمقراطية ما زالت تشكل انشغالا مهما عند الغربيين، خاصة بالنسبة للمغرب العربي والبلدان العربية بصورة عامة. ومن الآن فصاعدا، أصبح من شبه الثابت المفروغ منه عندهم أنّ الثقافة العربية أو العربية المسلمة تمثل حالة تعارض جذري وعدم ملاءمة تامة مع الديمقراطية. ولهذا جرى الحديث عن الاستثناء العربي. والشراكة بين أهم بلدان المغرب العربي وأروبا تدخل في إطار الشراكة الأورو-متوسطية التي يعتبر إعلان برشلونة وثقتها المؤسسة؛ وهدف هذه الشراكة أن "تجعل من البحر المتوسط فضاء مشتركاً للسلام، والاستقرار، والرفاهية، بفضل تقوية الحوار السياسي والأمني، ودعم التعاون الاقتصادي، والمالي، والاجتماعي والثقافي". وهذه الشراكة تتمحور حول البنود الثلاثة التالية:

• بند أول يتعلق بالمجال السياسي والأمني؛

• البند الثاني يتناول التعاون الاقتصادي والمالي؛

• البند الثالث اجتماعي وثقافي.

في علاقاته مع المغرب العربي، ركز الاتحاد الأوروبي في البند الأول على الجوانب الأمنية وأهمل الحوار السياسي. فأصبح لمحور الأمن الأولوية في التعاون مع البلدان المغاربية. وألقي بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى المستوى الثاني في سلم الأهمية. وهذه الوضعية ستعزز أكثر مع أحداث 11 سبتمبر 2001 وانخراط الولايات المتحدة في سياسة الحرب على الإرهاب. ولم تعمل "السياسة الأوروبية للجوار" (PAV) التي تمّ تصورها سنة 2004 استعدادا لتوسيع الاتحاد على تعزيز الحوار السياسي، وبدلا من ذلك وضعت المحور الأمني في الرتبة الأولى من اهتماماتها. وأقيم تعاون وثيق مع الشركاء المغاربيين في ميدان الأمن، وهو ما سمح للسلطات القائمة، وخاصة في تونس، بتقديم معظم معارضيتها على أنهم إرهابيون.

في نهاية سنوات الـ2000، كانت الوضعية الديمقراطية في المغرب العربي مقلقة وتعاني نقصا حادا في مجال الحرية. كانت كل مؤشرات الحرية والديمقراطية تضع البلدان المغاربية في الرتب الأخيرة. ولا يمكن أن يناقشها على هذه الرتب إلا البلدان العربية الأخرى. الـ Economist Intelligence Unit (The Economist في مؤشرها للديمقراطية بالنسبة لـ2010 تبرز النتائج التالية:

البلد	الرتبة	المؤشر
موريتانيا	115	3,86
المغرب	116	3,79
الجزائر	125	3,44
تونس	144	2,79
ليبيا	158	1,94

هذا الترتيب يعني 167 بلدا. البلد المغاربي الأحسن موقعا هو الـ115 وكل هذه البلدان مصنفة على أنها محكومة بأنظمة سلطوية (أقل من 4 نقاط على 10). المسار الديمقراطي معطل تماما على مستوى البلدان الخمس. ورياح الحرية والديمقراطية التي هبت على وسط أوروبا وشرقها، وعلى أمريكا اللاتينية وحتى في إفريقيا جنوب الصحراء كانت استفادة المغرب العربي منها ضئيلة. كما أن المغرب العربي لم يستفد كذلك من موجة النمو الاقتصادي التي عرفها العالم خلال عقدي التسعينيات والـ2000 والطابع الغالب على الظروف الاقتصادية والاجتماعية هو الفقر المدقع والبطالة الكثيفة، مع نسبة متزايدة من الشباب.

ب. إصلاحات اقتصادية بطيئة ونمو دون مستوى المقدرات

لم تمكن سياسات الضبط الهيكلي التي طبقت على بلدان المغرب، بدعم من المؤسسات الدولية، خلال التسعينيات، من بلوغ وتيرة النمو التي حُصِلَ عليها على مستوى بعض بلدان الجنوب. إذا كان استقرار الاقتصاد الكلي على المدى القصير قد استعيد في معظم الحالات، فإن الإصلاحات العميقة (الإصلاحات الجبائية، الإصلاحات المالية، تحرير وضبط الأسواق، إصلاح العدالة، إلخ.) ووجهت بتردد وتحفظ قويين على مستوى تصورهما، وخاصة على مستوى وضعها موضع التنفيذ. وكانت نسب النمو الملاحظة خلال العقدتين الأخيرتين أدنى من معدل بلدان مشابهة. وفي الفترة 1990-2000 بلغ متوسط نسبة نمو اقتصادات المغرب العربي 2,5%، أي ما يزيد قليلا على نسبة النمو الديموغرافي. بالنسبة للفترة 2000 - 2010، كان النمو المتوسط في حدود 4%.

خلال العقد الأخير، حققت بلدان المغرب العربي بعض التقدم على مستوى تنفيذ بعض الإصلاحات، وبلغت مستوى من النمو، هو فعلا دون ما تتيحه المقدرات، لكنه أفضل بكثير من مستوى النمو في العقد السابق. هذه البلدان لم تنجح في الاستفادة من الظروف المواتية المرتبطة بنمو التجارة الدولية وبالمستوى الهام للنمو العالمي. ورغم شراكة تتضمن امتيازات تصحبها شروط تفضيلية مع الاتحاد الأوروبي منذ استقلالها الدول المعنية وتوقيع اتفاقيات جديدة للشراكة مع البلدان الثلاثة الرئيسية، تونس في 1995، المغرب في 1996، والجزائر في 2002، وموريتانيا طرف في اتفاقيات لومي (ACP)، رغم كل هذا، ظل الاندماج في التجارة الدولية ضعيفا.

مثلها في ذلك مثل أغلب الاقتصادات العربية، لم تنجح اقتصادات المغرب العربي في الخروج من نمط التبادل الكلاسيكي شمال-جنوب، مع صادرات غالبيتها مواد أولية ونسبة ضئيلة من المواد المصنعة. ومناخ الأعمال ما زال قليل الجاذبية، وهو ما حدّ من قدرة المنطقة على جذب الاستثمارات، رغم قرب أوروبا وطبيعة الروابط التاريخية، البشرية والتجارية. يعتبر نصيب المغرب العربي على مستوى الاستثمارات المباشرة الأجنبية ضعيفا جدا. في سنة 2001، لم تتجاوز الاستثمارات الأوروبية في كل البلدان الواقعة جنوب البحر المتوسط، بما فيها المغرب العربي، نسبة 6% في مقابل 44% لأمريكا اللاتينية، و25% لأوروبا الشرقية. الواقع أن التبعية للخارج قوية جدا وهي تتحكم بقدر كبير في مستوى النمو. حسب صندوق النقد الدولي (FMI) يخضع النمو الاقتصادي المغربي إلى حدّ كبير لنسبة الفائدة في البلدان الشريكة (هبوط نسبة الفائدة بـ1% يمكن أن يزيد نسبة النمو 0,25%)، والواردات، والاستثمار المباشر الأجنبي (هبوط نسبته بـ1% يؤدي تراجعاً للناتج الداخلي الخام بنسبة 0,15%)، ومستوى النمو العالمي، إلخ. والقدرات الذاتية للمحافظة على وتيرة نمو مطرد ضعيفة.

رغم وجود عمالة رخيصة، ظلت الاقتصادات المغربية قليلة القدرة التنافسية ولم تنجح في تحسين نصيبها على مستوى الطلب العالمي من السلع والخدمات. وهي تعاني تأخرا كبيرا على المستوى التكنولوجي، وعلى مستوى التحديثات والابتكارات. وقد ظلت نسب البطالة من بين أكثرها ارتفاعا في العالم بمستوى متوسط يبلغ 19% في سنة 2010.. ووصلت نسبة بطالة الشباب إلى مستويات قياسية. والقليل من النمو الذي تم الحصول عليه كان سيء التوزيع؛ كما ازدادت حالات عدم المساواة حدة وتفاقم التفاوت الاجتماعي.

ت. الربيع المغربي

في نهاية سنوات الـ2000 إذن، كانت الوضعية في المغرب العربي قابلة للانفجار. فمسار الإصلاحات السياسية كان قد أوقف. وكانت الشعوب المغربية تعلم أنّ حركة ديمقراطية عارمة أخذت في الانتشار حتى شملت غالبية بلدان الجنوب، في الوقت الذي كانت هي تقاسي فيه عسف وويلات الأنظمة السلطوية. وبالمثل، كانت الوضعية الاقتصادية والاجتماعية من أقل ما يكون لمعانا وازدهارا (بطالة كثيفة، صور متنامية من عدم المساواة، تعميق الفقر). وبالتأكيد فليس من باب الصدفة أن تكون انطلاقة الربيع العربي من بلاد المغرب. فقد نزل الشعب التونسي إلى الشارع وضخى بمئات الأرواح للمطالبة بحقه في الحرية والكرامة. لقد انتفض ليعيش حرا منعقا من الديكتاتورية الفاسدة التي كانت تضطهده وتحرمه من حقوقه، ومن الحريات السياسية الأساسية، من أجل العيش بكرامة، ومن أجل تحسين ظروفه الاقتصادية والاجتماعية. لقد فاجأ النجاح السريع للثورة التونسية العالم بأسره. كانت ثورة سلمية. وقد كان الشعب التونسي شعبا متحضرا وحازما. ترك الخوف والنفاق لديه مكانهما للشجاعة والإباء. كان نموذجا ومثالا تغبط الشعب التونسي عليه كل شعوب العالم، وخاصة الشعوب العربية



والمغربية بصورة أخص. وعملت الثورة المصرية، بوصفها إعادة إنتاج للنموذج التونسي، على إضافة مزيد من المجد والعظمة إلى هذا الربيع وتسريع انتشار عذواه.

كل البلدان المغاربية زلزلت بفعل هذه الانتفاضات. وكانت الظروف الخاصة بكل بلد هي التي كانت حاسمة فيما يتعلق بالنتائج الملاحظة. كانت الجزائر وليبيا، جارا تونس، أول من جرب الانتفاضات. الدكتاتوريات الضارية والتي عاشت طويلا في ليبيا، الغياب شبه التام للدولة وللمؤسسة العسكرية المنظمة، التمرد المفاجئ والعنيف في منطقة بنغازي المتمردة تاريخيا على نظام القذافي، الطابع التقليدي لبعض مناطق البلاد، الخصومات القبلية التي أوجدتها السلطة وهي التي تعمل على استمرارها، وردة فعل النظام البالغة الشراسة، كل ذلك أعطى هذه الثورة طابعا عنيفا ستكون لانعكاساته أثارها خارج المنطقة. في الجزائر، لم تلبث حركة الاحتجاج إلا قليلا قبل أن تتراخى وتهدأ. يعزى هذا التراجع الذي عرفه الاحتجاج الاجتماعي إلى عوامل كثيرة. منها أن النظام القائم يستند إلى حكم عسكري حقيقي هو الذي يقود البلاد دون انقطاع تقريبا منذ الاستقلال. وتمت تعبئة جهاز حفظ النظام بكل قوة وحزم، أخذا في الاعتبار لتجربة الجيران. وقد ساهم غياب ضغوط وإكراهات على مستوى الميزانية في تسهيل استجابة النظام لبعض المطالب السوسيو- مهنية كان يمكن أن تغذي حركة الاحتجاج. إضافة إلى هذه العوامل الموضوعية، ليس من المستبعد أن يكون الشعب الجزائري الأبي قد أنف لا شعوريا من اتباع نموذج قد رسم معالمه آخرون.

في المغرب ستستقبل موجة الاحتجاج التي أطلقتها حركة 20 فبراير من طرف السلطة برد فعل سريع من الانفتاح والوعود بإصلاحات جوهرية. ومقارنة بالبلدان الأخرى في المنطقة، يمثل المغرب، نسبيا، حالة من الانفتاح الديمقراطي. فرغم وزن المؤسسة الملكية، توجد بعض المؤسسات التي تشتغل وتسير سيرا وظيفيا طبيعيا. فالأحزاب السياسية تشارك بنشاط في الحياة العمومية، والمعارضة ممثلة بقوة في البرلمان. وغالبية القوى السياسية من دعاة الإصلاح وينخرطون في البحث عن تسوية للأوضاع والتوصل إلى حلول توافقية للمشاكل المطروحة. الحكم مهتم وحريص على الاحتفاظ بصورته لدى العالم الغربي على الخصوص؛ ويخشى من اللجوء إلى قمع شارع أثبتت تصميمه مواجهة الاحتجاجات في البلدان المجاورة. وفي إطار هذا التوجه الذهني، قرر الملك إنجاز إصلاحات هامة، انطلاقا من استفتاء للشعب وساندت هذه الإصلاحات أهم القوى السياسية. وإذا كان الفضل في إدخال هذه الإصلاحات يعود إلى نضالات ومطالبات حركة الاحتجاج المذكورة أعلاه التي امتدت إلى أكثر المدن المغربية، فإن هذه الحركة ما لبثت أن فقدت زخمها شيئا فشيئا، وخاصة بعد تنفيذ الإصلاحات السياسية، ومجيء الإسلاميين إلى الحكم.

في موريتانيا، يعد النظام القائم وريثا للحكم العسكري الذي تولى مقاليد السلطة في البلد منذ أواخر السبعينيات. إنّه فقط فرغ للتو من تجديد ذاته. وعلى غرار البلدان الأخرى، انطلقت حركة احتجاج 25 فبراير بمساندة المعارضة الديمقراطية، لكن لم يكن بمقدورها أن تشكل جدّيا مصدر قلق للحكم. وقد تمّ تنظيم حوار بين السلطة وجزء من المعارضة تُوصّل في أعقابها إلى إصلاحات معينة اعتبرها جزء كبير من الطبقة السياسية غير كافية. والتعويل في حسم الموقف بين الخصمين على رهان القوة مستمر، في حين غاب حلّ الأزمة السياسية فطال انتظاره.

سنتان بعد انطلاقة الربيع المغاربي، كل بلد يعيش وضعية خاصة. عرف بلدان ثورتين جذريتين، إحداها سلمية والأخرى عنيفة؛ تبنّى أحد البلدان إصلاحات جوهرية؛ ونجح بلدان في خنق وإسكات الاحتجاج. في تونس، استمرّ الشارع، بعدما أطاح سلميا بنظام بن علي، في الضغط على الحكومتين الانتقاليّتين المتعاقبتين. وتواجه القوى السياسية المنبثقة عن انتخابات ما بعد الثورة، وضعية سياسية لا سابق لها. إن عليهم أن يقيموا إجماعا بين كل فاعلي المسرح السياسي؛ أن يضعوا برنامج استحقاقات بضوابط صارمة وأجال تنفيذ محددة، وأن يتقيدوا بالضوابط ويحترموا الأجال؛ وأن يجيبوا على ما ينتظره المواطنون الذين يعتبر فراغ صبرهم مفهوما. وحتى إذا ما استمرت الاحتجاجات وشوشت على سير الاقتصاد المقترض فيه تلبية تطلعات المواطنين، فإن النتائج أهم بكثير مما يمكن أن نتخيله. هذه الشهور الأربعة والعشرون من ممارسة الديمقراطية والحرية، هذه الأربعة والعشرون شهرا من الحوار ومن البناء المشترك للتسويات والحلول التوافقية الصعبة؛ هذه النجاحات وهذه الإخفاقات تؤسس الديمقراطية التونسية. الأخطار ما زالت موجودة، لكن الخطر الوحيد الذي يعدّ اليوم واردا، إنما هو خيبة أمل الناخبين وخسارة جزء من التحالف أو خسارة التحالف مجتمعا للحكم في الانتخابات المقبلة. إلا أنّ هذا لا يشكل أبدا فشلا، ولكن بالعكس، فمن شأنه أن يقوّي ويعزز ويدعم هذه الديمقراطية الناشئة.



فيما يخص ليبيا، ينبغي أن نسجل بارتياح أنه رغم الحرب الأهلية التي فرضها النظام وفاقم أضرارها التدخل الأجنبي، تقود البلد اليوم حكومة منبثقة عن جمعية منتخبة بطريقة شفافة، في احترام لحقوق الإنسان والحريات. وبدأت الدولة تيسر سلطاتها تدريجياً؛ ومسار إقامة المؤسسات الديمقراطية يتقدم بكثير من الثقة. في المغرب، حتى إذا كان تنظيم الاستفتاء على الدستور امتداداً لنظام ما قبل الربيع، فإن الانتخابات التشريعية أوصلت إلى السلطة قوة سياسية تمثل التغيير، والإصلاحات جرى إقرارها وتنفيذها دون نشوب نزاعات مؤسسية كبيرة. وما تحقق من إنجازات هامة على مستوى الحريات وحقوق الإنسان باد للعيان. والطابع السلمي والطوعي لهذه الإصلاحات ضمان لديمومتها وتحسنها تدريجياً. ورغم سياق مشابه لسياقات البلدان المغاربية الأخرى، فإنّ الجزائر وموريتانيا عملاً على تأخير ربيعهما. لا شك أن استمرار الضغوط السياسية وتأثير ما أحرزته بلدان أخرى من تقدم في الممارسات الديمقراطية، سيسرع سيرورات التغيير من أجل الوصول إلى مغرب عربي ديمقراطي. ومن المحتمل جداً أن التغييرات على مستوى هذين البلدين ستجري طوعياً، في إطار تسوية توافقية بين جميع القوى السياسية. ومن الصعب التفكير في أنّ الأنظمة القائمة يمكنها أن تجهل مخاطر التغييرات العنيفة، على البلدان، ولكن أيضاً على الحكام.

في البلدان المغاربية الثلاثة التي نظمت انتخابات بعد ثوراتها أو بعد إصلاحات اعتبرت عميقة وموائمة لسياق التغيير، تستحق ملاحظتان بارزتان التوقف عندهما، بالنظر إلى الوضعية السياسية. الملاحظة الأولى تعني تبعثراً وتشنقاً قوياً للخيارات الشعبية. ذلك أنه لا يمكن لأي حزب سياسي أن يحصل على أغلبية مطلقة. فالبلدان تحكمها تحالفات، أحيانا دون أن تكون بينها قواسم مشتركة كبيرة. ولهذا الوضعية أضرار بالغة منها خطر عدم استقرار الحكومات، بطء اتخاذ القرارات، بسبب صعوبات التوصل إلى تسويات، تباين الأهداف، وكذلك المناهج، ... وبالمقابل، هناك مزايا هامة، منها توزيع السلطات الذي يحد من مخاطر قيام الدكتاتورية؛ تجريب تسيير ومعالجة النزاعات بطريقة سلمية بعيدة عن العنف، بما يمثله من ممارسة حقيقية للديمقراطية، حوار عميق يتطلب كل الصبر الضروري، وهو ما يسمح بالتوفر على خيارات مؤكدة الصلاحية وأكثر تماسكا وصلابة. الملاحظة الثانية تعني القوة السياسية التي فرضت نفسها بوصفها فاعلاً في المقام الأول في المرحلة ما بعد الربيع. ويتعلق الأمر طبعاً بتنظيمات الإسلام السياسي.

لقد ظهر بجلاء أن "الإسلاميين" يمثلون القوة السياسية الأولى في تونس وفي المغرب، ويقودون حكومتي البلدين. وهم يمثلون القوة الثانية في ليبيا؛ ويمثل تنظيمهم فاعلاً أساسياً لا يمكن تجاوزه في البلدان الأخرى، رغم ما يبدو من تراجعهم في الجزائر. إنه لمن المشروع أن نتساءل كيف أصبحت هذه القوة السياسية، المشيطة بالأمس والمطاردة من قبل كل الأنظمة، بهذه السرعة حاملة لواء القيادة على المسرح السياسي؟ وحتى إذا كان في المغرب، وفي الجزائر، وفي موريتانيا قد سمح بنشاط الاتجاه الإسلامي، ورخص لبعض الأحزاب الإسلامية ومارست نشاطها منذ سنوات، ففي ليبيا وفي تونس فإن الهدف كان القضاء الجذري على هذه التنظيمات، ففني قادتتها وسجنوا أو أعدموا؛ ولم يسمح لهم بأي مشاركة في الحياة العامة للبلد. ومع ذلك، فقد فازت هذه الحركة بالانتخابات في تونس وحصلت على المركز الثاني في ليبيا. لا أرى أن هذا سيكون بهذا القدر من الأهمية، لو كانت هذه الحركة اشتراكية، ليبرالية أو شعبية. فكون هذه القوة السياسية حاملة لواء الإسلام السياسي هو بالفعل ما يستدعي النقاش.

لقد ذكرنا مرات عديدة أن هذه الحركة الإسلامية كانت ضحية شيطنة من قبل الأنظمة القائمة والقوى الغربية. وطالما أشير إليها بأصابع الاتهام بكون المنتسبين إليها دعاة عنف، وعدم تسامح، ولامية، وتشبث بالقديم تقليداً للقدماء، إلخ. وستتبنى النخب المحلية، تحت ضغط وتأثير هذه الحملة الشعواء التي تقودها الأنظمة العربية والغربية، هذه النظرة عن الإسلاميين. ويشكل مؤيدو الحكم طرفاً في هذه الحملة، في حين تأخذ بعض تنظيمات المعارضة مسافة من الإسلاميين لتبقى ذات مصداقية لدى غرب يصنع الملوك. ولم يستطع الاحتفاظ بعلاقات مع الإسلاميين إلا بعض تنظيمات المعارضة الراديكالية والهامشية. وذلك بالضبط، وبسبب مواقف الغرب، وأنظمة الحكم والنخب المحلية من هذه الحركة وكونها ترفض الوضع القائم، هو ما جعل المواطنين يتعرفون فيها الفاعل الأول الحامل الحقيقي لمشروع التغيير.

وبعد أن أوصلتهم انتخابات ما بعد الثورة إلى الحكم، سيدج الإسلاميون أنفسهم وجهاً لوجه مع كل قوى اليمين واليسار، بما فيها شركاؤهم على مستوى التحالفات الحكومية. وستحظى هذه القوى في مناوأتها للإسلاميين، بدعم بلدان عربية وغربية لا تظمن إلى هذه القوة الجديدة. وسيظهر لدى هذه القوى التي تصف نفسها بالوطنية، في

مقابل القوى الإسلامية، ميل إلى إثارة الشكوك في إمكانية التوفيق والمواءمة بين الإسلام السياسي والديموقراطية. ويقولون إنَّ الإسلاميين سيستخدمون الديموقراطية للوصول إلى الحكم ثمَّ يقيمون دكتاتورية تيوقراطية. وهم يثيرون أيضا مسألة العلمانية، وعدم توافق الإسلام السياسي مع قيم الجمهورية، ومسألة حقوق المرأة، وحقوق الإنسان بصورة عامة، وحرية التعبير، والرأي، والعبادة، إلخ. ومن جانبهم، أعلن الإسلاميون على رؤوس الأشهاد انخراطهم وقبولهم للقيم الديموقراطية، والتزامهم بإقامة دولة مدنية تحترم الحقوق البشرية.

يبدو أنَّ مسألة العلمانية فقدت راهنتها وورودها، مادام أصبح من الثابت أنها لا تشكل شرطا ضروريا للديموقراطية. فبعض الديموقراطيات الكبرى مازالت تحتفظ للدين بمكانة لا يستهان بها. كل دساتير الأحكام المغربية، قبل الثورة، جعلت من الإسلام دين الدولة. كل النخب تتفق على هذه المسألة، سواء عن اقتناع، أو مسaire للرأي العام. فهناك فقط مسائل تتعلق بحقوق المرأة، وبعض حقوق الإنسان، وبعض الحريات؛ هي التي مازالت تغذي الجدل.

ورغم أن القوى السياسية "الوطنية" لا تدخر جهدا في سبيل تدمير صورة الإسلاميين وإفقاد الثقة بهم والعمل على إفشال تجربتهم الأولى، لدرجة أنَّ البعض يحملهم فرط الحماس إلى إشعال ثورات مضادة؛ فإنه ينبغي أن نلاحظ أيضا أنَّ الإسلاميين يعانون من تبعات ازدواجية خطابهم حول بعض القضايا التي ليس بمقدورهم تحمّل مسؤولية موقفهم الفعلي منها، بالشجاعة اللازمة. لقد حصل تطور مهم، بلا ريب، حول مسائل كثيرة، ونمت لديهم قدرات كبيرة على بناء التسويات التوافقية؛ لكن هناك الكثير من الاعتداد بالنفس المبالغ فيه لحدّ الزهو وحتى الغطرسة (حالة مصر). إنهم لا يستطيعون التخلص من شعور لازمهم طيلة هذه السنوات التي كانت كلها كفاحا وعذابا. الشعور باحتقار هذه النخبة "الفاصلة" التي كانت تساند كل الديكتاتوريات، وتسعى اليوم إلى تقديم نفسها بوصفها المبشر بالديموقراطية، محاولة أن تسرق نصرهم الذي أعطاهم الشعب إياه. ولعله من الوارد أن نلاحظ أيضا أن الأحزاب الإسلامية الديموقراطية لا تتمكن من الامتياز بوضوح من السلفيين الذين مازال عليهم المضي أشواطا أخرى على طريق الاندماج في فضاء الديموقراطية. كما يتوجب على الأحزاب الإسلامية الديموقراطية أن تعمل على إقناع الأحزاب المعتدلة بقبولها شريكا، وأن تشارك معها في بناء تحالفات حقيقية بإمكانها إيجاد الاستقرار في البلاد والمحافظة عليه، وأن تكف تماما عن التحويل على أصوات السلفيين.

على مختلف الفرقاء الفاعلين، من ليبراليين وإسلاميين، أن يفهموا أن الرهان الوحيد ليس الحكم، ولا حتى مصير بلد معين؛ الرهان الحقيقي هو ديمقراطية وتنمية كل المنطقة التي طالما عانت وتعذبت، وهي تنتظر، منذ زمن طويل، مثل هذه الفرصة. وكما أنَّ الثورات والاحتجاجات انتشرت بما يشبه العدوى، فإن الأمر نفسه سيحدث قطعا في حالة نجاح التجارب الأولى للانتقال إلى الديموقراطية بالنسبة للمغرب العربي، ستكون التجربتان التونسية والمغربية حاسمتين في إقامة وإرساء ديموقراطية حقيقية في المنطقة. رغم سياق اقتصادي صعب، كل المعطيات تدعو إلى التفكير أن القوى السياسية في هذين البلدين ستمكن من اجتياز هذا التيار الجارف، وكتابة صفحة من تاريخ هذه المنطقة التي عليها أن تستعيد المكانة اللائقة بها في منتظم الفضاءات الجهوية عبر العالم.

كما أمكننا أن نرى، يواجه المغرب العربي تحديات سياسية كبرى تتعلق باختيار نوع المجتمع، قدرة الفاعلين على حلّ نزاعاتهم، في إطار المؤسسات الموجودة، الملاءمة بين نواياها المعلنة ومشاريعها السياسية الحقيقية، إشاعة مناخ من الثقة بين مختلف الأطراف، إلخ. لكن التحدي الأكبر الذي على البلدان المغربية أن تواجهه في المرحلة الانتقالية، هو تسيير الانتظارات المتزايدة للسكان الذين أصبحوا شيئا فشيئا أقل صبرا وأكثر تعطشا على أن يروا ظروفهم المعيشية تتحسن كنتيجة منطقية للتغيرات التي حدثت. هذا في الوقت الذي كان فيه استقرار الاقتصاد الكلي على المدى القصير مهددا بقوة؛ وهو ما من شأنه أن يقلص بشكل معتبر هوامش تصرف الحكام. إنه إذن من المستعجل، العمل على تصور منظومة من السياسات الاقتصادية تكون موضع اتفاق، في تزامن مع العمل السياسي، لتجنب مخاطر الاحتباس في الوحل ودوام عدم الاستقرار، وما يُخشى أن ينجر عنه من عودة الحكم السلطوي. من أجل تعزيز الديموقراطية، لا بدّ ضرورة من اتخاذ إجراءات اقتصادية واجتماعية من شأنها أن تشكل استجابة معتبرة للمطالبة المشروعة بتحسين ظروف معيشة المواطنين. وبالمقابل، فاستراتيجيات التنمية لا يمكن أن تبلغ أهدافها ما لم يتم تقبلها والمصادقة عليها عن طريق المشاركة الديموقراطية.

خلاصة: الاندماج الاقتصادي بوصفه عامل نمو اقتصادي وتعزيز للديموقراطية

في هذا السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي المتسم بالصعوبة، فإن البلدان المغاربية مدعوة، وعلى وجه الخصوص، تلك التي سبق لها أن عرفت ربيعها، إلى الاستفادة من كل مقدرات المنطقة لمواجهة المشاكل الاقتصادية التي تشكل تهديدا جديا للمكاسب السياسية. لقد تسنى لنا أن نلاحظ أن مستويات النمو الاقتصادي التي تم الحصول عليها كانت دون مستوى مقدرات المنطقة. ومن بين العوائق الكبرى التي تفسر هذا الضعف في الأداء، ذكرنا عدم ملاءمة الهيكل الإنتاجي، ضعف وعدم نجاعة الاندماج في الاقتصاد العالمي، ضعف التنافسية، عدم مناسبة وعدم صلاحية الخيارات السياسية، إلخ. ومن بين الروافع والمحفزات الهامة التي تتوفر عليها بلدان المنطقة الاندماج الاقتصادي الذي كان يمكن أن يشكل محرك نمو اقتصادي، من خلال تكثيف التبادلات التجارية بين بلدان المنطقة.

وخارجا عن العوائق السياسية، لم تكن الظروف الاقتصادية مساعدة على الاندماج الاقتصادي. كما لم تكن بنيات الانتاج ملائمة للطلب داخل المنطقة. الأولوية معطاة للتبادلات مع الاتحاد الأوروبي. ولم تكن السياسات الاقتصادية توافقية، وبالتالي فهي لا تخدم ولا تلتقي عند نفس الأهداف. الإطار المؤسسي إما معدوم أو معطل. البنيات التحتية للنقل لم يتم تصورها وبنائها من أجل تشجيع الاندماج. وكانت نتيجة ذلك تبادلات ثنائية بين البلدان وهي لا تمثل إلا جزءا ضئيلا من التبادلات الإجمالية لكل واحد (ما بين 2 و 3%)، وهي أضعف نسبة سجلها تجمع جهوي في العالم. وهكذا، وحسب تقرير الـ FMI لسنة 2009 ضيع عدم الاندماج على بلدان المغرب 2 إلى 3 نقاط من نسبة النمو، دون حساب الآثار غير المباشرة لعدم جذب الاستثمار الخارجي الذي يوجه اهتمامه نحو الأسواق الأوسع. وكان من المفترض أن تكون الشراكة مع أوروبا عاملا مساعدا على اندماج الاقتصادات المغاربية من أجل خلق مجموعة اقتصادية كبيرة من حيث الانتاج والسوق. وكانت النتيجة هي تقوية تبعية الاقتصاد المغربي لاقتصادات الشركاء الأمر الذي يفسر ضعف آلياتها الداخلية للنمو وهشاشتها.

شكل اتحاد المغرب العربي حتى الآن إطارا غير ملزم للتشاور دون أن يحرز تقدما ذا بال في مجال الاندماج. وانطلاقا من المؤتمر الأول في الجزائر، سنة 2005، تمّ تحديد أربعة محاور كبرى من أجل تعميق الاندماج الاقتصادي، تسهيل وتيسير التجارة، إصلاح القطاع المالي والاندماج المالي، ترقية دور القطاع الخاص وترقية المشاريع المشتركة. وانعقد المؤتمر الخامس في نواكشوط مؤخرا ليخرج المؤتمرين بملاحظة أن أي شيء لم يدخل حيز الإنجاز. إذا كان المغرب السياسي بإمكانه أن ينتظر وسوف ينتظر بكل تأكيد، فإن المغرب الاقتصادي حالة مستعجلة وضرورة مطلقة قاهرة. فإقامة سوق مشترك في حدود قدرة بلدان المنطقة، وليس بحاجة إلى انتظار تسوية القضايا السياسية. ينبغي، كما هو الحال في أوروبا، البدء مع المجموعة الجاهزة. ذلك هو الخلاص الحقيقي للمغرب العربي. مع سوق تناهز ساكنته 100 مليون نسمة، ستعرف الاستثمارات المباشرة نموا كبيرا نتيجة لحجم السوق. وقد قدر تقرير الـ FMI سنة 1999 أثر اندماج أهم ثلاثة اقتصادات على الاستثمار المباشر الخارجي بزيادة تبلغ 62 %، و 85 %، و 167 %، على التوالي بالنسبة للجزائر، وتونس والمغرب. لقد سبق أن ذكرنا أثر الاستثمار المباشر الخارجي على النمو، وأثر عدم الاندماج الاقتصادي دون أخذ الاستثمار المباشر الخارجي في الحساب. بالإمكان إذن أن نلاحظ أن الأثر الإجمالي للاندماج على النمو الاقتصادي بالنسبة لبلدان المغرب العربي هام جدا. وستسمح أهمية حجم السوق أيضا بجعل الشراكة الأورو- مغاربية أكثر جدوى (hub-and-spoke effect). وسيسمح الاندماج الاقتصادي كذلك باندماج المنطقة بصورة أكثر نجاعة في الاقتصاد العالمي. وسيمكن ذلك المغرب العربي من اختيار وبناء تخصص جيد في هذا الاقتصاد الشمولي.

مع مخزون بطالة يناهز ثمانية ملايين، وحاجة إضافية لخلق وظائف تقدر بسبعمئة ألف سنويا، على الاقتصادات المغاربية أن تحقق نسب نمو ما بين 7 و 10% من أجل عكس اتجاه منحى البطالة، ومن ثم البدء في تقليص عدد العاطلين. إنّ الاندماج الاقتصادي هو وحده الذي يمكن أن يساعد في تحقيق مثل هذه النسب من النمو. يشكل

الاندماج الاقتصادي اليوم أنجع وسيلة للتغلب على الصعوبات التي تعاني منها المنطقة: البطالة، الفقر، سوء الحقامة، العنف الاجتماعي.

لائحة المراجع

1. Bulletin du FMI : PERSPECTIVES ÉCONOMIQUES RÉGIONALES novembre 2012 ;
2. World Economic Forum : Etude de la compétitivité du monde arabe 2010 ;
3. Jean-François Daguzan : Maghreb-Machrek, n° 206, Dossier « Le monde arabe dans la crise » ;
4. Jacques Ould AOUDIA : croissance et réformes dans les pays arabes méditerranéens, AFD 2006 ;
5. UNESCO : Démocratie dans le monde arabe, juin 2011 ;
6. WORLD BANK : Economic integration in MENA, october 2010, number 33;
7. Finance & Développement : croissance et mondialisation, mars 2003 ;
8. Abdenbi Elmarzouki : la Nouvelle Politique de Voisinage, Tunis 2007 ;
9. Abderrahmane Mebtoul : face à la mondialisation, le renforcement de la coopération algéro-marocaine passe par l'intégration économique du Maghreb, Rabat 2012 ;
10. Denis Bauchard : le nouveau monde arabe : enjeux et stabilité ;
11. FMI : perspectives économiques régionale, MENA 2012 ;
12. PNUD : Rapport arabe sur le développement humain 2009 ;
13. PNUD : Rapport sur le développement humain 2002 ;
14. CERI : le partenariat euromaghrébin : un mariage blanc, novembre 1998 ;
15. Jean-Paul Fitoussi : Démocratie et mondialisation, mars 2002 ;
16. Samir Aoun : le printemps arabe : enjeux et perspectives, Université de Sherbrooke ;
17. Bringing information to decision makers : les jeunes et la mondialisation, 2009 ;
18. Samir AITA : le printemps arabe entre défi et enjeux géostratégique, novembre 2011 ;
19. Elyès JOUINI : A la lumière des printemps arabes, Paris- Dauphine ;
20. Christian DEBLOCK : Régionalisme économique et mondialisation, CEIM 2005 ;
21. Bernard Cubertafond : la transition marocaine après le printemps arabe, Rabat novembre 2011 ;
22. Amor Tahari : 5^{ème} conférence régionale sur l'intégration maghrébine, Nouakchott janvier 2013.

انتهى